OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

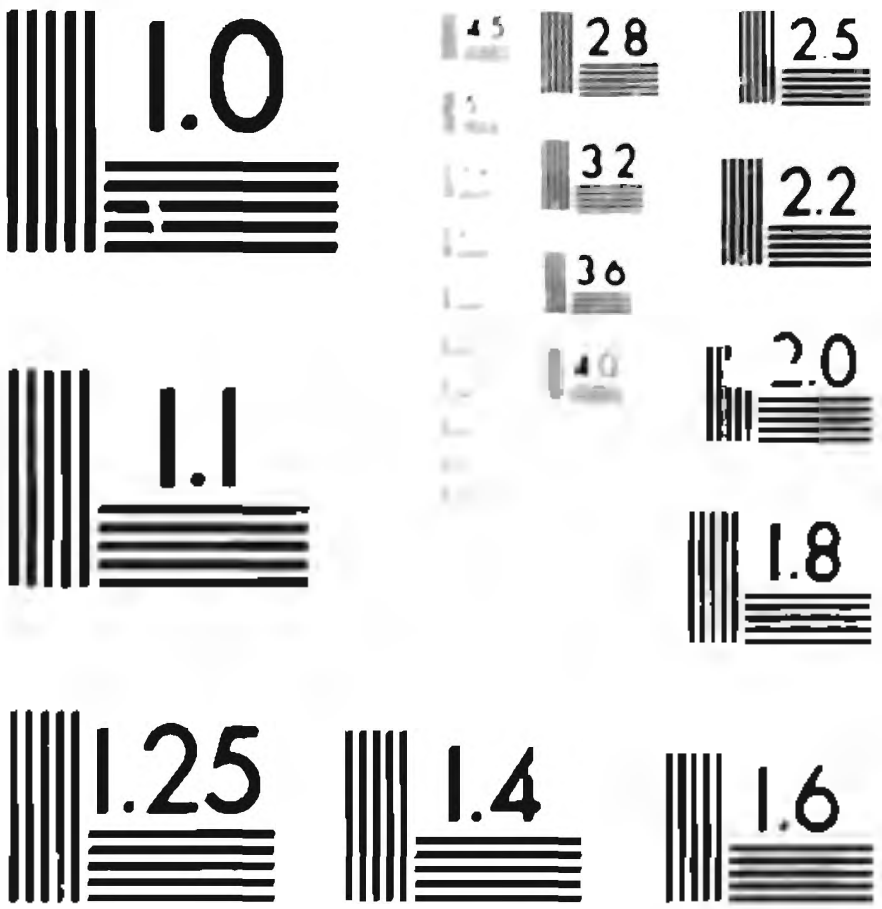

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a
(ANSI and ISO TEST CHART No. 2)

13590-A

Distr.
GENERAL

ID/B/316
29 February 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثامنة عشرة
فيينا ، ٢ - ١٨ آيار/مايو ١٩٨٤
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

اعادة تشكيل هيكل الانتاج الصناعي العالمي واعادة توزيعه

الدراسات والبحوث التي قامت بها اليونيدو في مجال اعادة توزيع الصناعة واعادة تشكيل هيكلها

تقرير المدير التنفيذي

Studies and research undertaken
by UNIDO on industrial
redeployment and restructuring.

2052

V.84-82376
Distr.: 15 March 1984

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٤	٣
الفصل		
الأول - احتمالات اعادة التوزيع كما تراها الشركات التي توجد مقارها في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	٥ - ٩	٤
الثاني - احتمالات اعادة التوزيع واعادة التشكيل في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	١٠ - ١٦	٧
الثالث - احتمالات اعادة التوزيع واعادة التشكيل في البلدان النامية	١٧ - ٣٧	١٠
الرابع - الاستنتاجات	٣٨ - ٤٢	١٨
الخامس - الاجراءات المطلوب اتخاذها من مجلس التنمية الصناعية	٤٣	١٩

ملخص

يقدم هذا التقرير نظرة اجمالية الى نتائج دراسات اليونيدو في مجال اعادة توزيع الصناعة واعادة تشكيل هيكلها التي أجريت خلال عام ١٩٨٣ . وتبذل محاولة لابراز الاتجاهات القائمة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والبلدان الأوروبية المنتمية الى مجلس التعاضد الاقتصادي فيما يتعلق بامكانات ومعوّقات اعادة التوزيع الى البلدان النامية . ويقدم التقرير ، على أساس دراسات قطرية مختارة ، وصفا للسياسات والبرامج القائمة الرامية الى اعادة تشكيل الهيكل الصناعي في المناطق النامية المختلفة . كما يقدم بعض الملاحظات عن الحاجة الى تعزيز اعادة تشكيل الهيكل على النطاق العالمي عن طريق الجهود المناسبة .

مقدمة

١ - عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٣/٣١ ، والقرارات والتوصيات اللاحقة ذات الصلة ، وبخاصة قرارات وتوصيات اعلان وخطة عمل نيودلهي بشأن تصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تنميتها الصناعية (ID/CONF.4/22 و Corr.1 ، الفصل السادس) ، واصلت شعبة الدراسات الصناعية برنامجها للدراسات والبحوث التحليلية بشأن موضوع اعادة توزيع الصناعة واعادة تشكيل هيكلها . وهذا التقرير ، الذي أعد وفقا لاستنتاج مجلس التنمية الصناعية ٣/١٩٨٣ ، وكذلك امتثالا لقرار الجمعية العامة ١٦٣/٣١ ، يعرض العناصر الرئيسية لبرنامج الدراسات والبحوث لعام ١٩٨٣ ، ويبرز النتائج الرئيسية التي توصلت اليها الدراسات التي أجريت . وينبغي أن يلاحظ أن برامج اليونيدو المختلفة الأخرى ناشطة أيضا في البحث في جوانب متعددة من اعادة تشكيل الهيكل الصناعي واعادة توزيع الصناعة . وهكذا فان فرع الدراسات العالمية والمفاهيمية يجري دراسات بشأن المسائل العالمية لاعادة تشكيل الهيكل الصناعي ، كما أن فرع الدراسات القطاعية يجري تحليلات لامكانيات اعادة توزيع الصناعة واتجاهات اعادة تشكيل الهيكل الصناعي في قطاعات فرعية صناعية مختارة . وفضلا عن ذلك فان نظام المشاورات وبرنامج التكنولوجيا والبرنامج التعاوني للاستثمار تتابع العمل في هذا الميدان . وتقتصر هذه المذكرة على العمل الذي يجري في فرع الدراسات الاقليمية والقطرية ، كما أن الاشارة الى أقسام اليونيدو الأخرى السالفة الذكر ترد في التقرير السنوي للمدير التنفيذي .

٢ - وكما هو مبين في الفقرتين ٦ و ٧ من الوثيقة ID/B/294 ، التي قدمت الى المجلس في دورته السابعة عشرة ، فان برنامج الدراسات والبحوث يتبع منهجا ذا شقين . أولهما ، وأكثرهما أهمية ، ان الدراسات تجري بالاشتراك مع بلدان نامية منفردة ومع مجموعات منها فيما يتعلق بأولويات وآفاق ومعوقات اعادة التشكيل . وثانيهما أنه توجد مراقبة مستمرة للتغيرات الهيكلية الصناعية التي تحدث في البلدان الصناعية ، كما يوجد تحليل لما يترتب على تلك التغيرات من آثار بالنسبة للبلدان النامية .

٣ - ويتعاون فرع الدراسات الاقليمية والقطرية في برنامجه تعاونا وثيقا مع الأجزاء الأخرى من الأمانة . وتتخذ تدابير لتنسيق أنشطة اليونيدو لتقصي الحقائق في البلدان النامية مع الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها المنظمات الأخرى . وتشمل تلك الخطوات التبادل النشط للدراسات والبيانات عن التغيرات الهيكلية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو مع غيرها من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمعاهد الوطنية للبحوث . وكذلك تربط الدراسات القطرية في عدد من الحالات مع الأنشطة ذات الصلة التي يقوم بها البنك الدولي في مجالي البحث وجمع البيانات .

٤ - ويجري تمويل برنامج الدراسات والبحوث من موارد الميزانية العادية ، الا أن التمويل من خارج الميزانية كان يستخدم بصفة متزايدة للوفاء بعدد متزايد من

الطلبات التي تقدم لاجراء دراسات تشخيصية في بلدان نامية منفردة . والواقع أن البرنامج المعني باعادة توزيع الصناعة واعادة تشكيل الهيكل الصناعي قد تطور في اتجاه أعمال البحث التطبيقي بهدف تزويد البلدان النامية بتحليلات وتوصيات موجهة نحو السياسات وأكثر اتصالا بالتنفيذ . ومن المتوقع أن يستمر هذا التطور ، وأن يشكل صلة بين البحوث الاقتصادية الأساسية وأنشطة اليونيدو التنفيذية .

أولا - احتمالات اعادة التوزيع كما تراها الشركات التي توجد مقارها في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو

٥ - يبدو أن التكلفة الأدنى للأيدي العاملة ، وتوافر الموارد الطبيعية ، والأسواق المتوسعة في كثير من البلدان أو المناطق النامية ، مازالت توفر للمؤسسات التي توجد مقارها في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو حوافز قوية على اعادة توطين الطاقات الانتاجية في البلدان النامية ، وعلى الاحتفاظ بشبكات الانتاج الدولية القائمة أو توسيعها ، ورأوا ممارسة مختلف عمليات نقل الموارد ، والتعاقدات من الباطن ، وغيرها من أشكال تعاون المؤسسات لصالح البلدان النامية . غير أن البيانات والتحليلات المتوافرة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو تشير الى أن المعوقات التي تواجه الشركات في هذه الصناعي قد تزايدت بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة ، والى أن استراتيجيات موازنة آخذة في الظهور . ويلفت الانتباه بصفة خاصة الى التطورات التالية :

(أ) واجه التكييف الهيكلي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، الذي هو شرط مسبق أساسي لاعادة التوزيع ، بعض القيود ، وتباطأت سرعته بسبب الكساد الاقتصادي الراهن وأوجه الجمود المتأصلة في الهيكل الاقتصادي لهذه البلدان . وفي فترة تتميز بانخفاض النمو الاقتصادي ، وارتفاع معدلات البطالة ، وقيود النقد الأجنبي ، وتقييد التمويل الحكومي ، تقل بوضوح قدرة كثير من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو على الاضطلاع بتعديلات شاملة وفي وقتها المناسب وسريعة في هياكلها الانتاجية . وقد كشف الكساد أيضا عن وجود أوجه جمود من حيث المقاومة المتأصلة في عوامل الانتاج لحراك الاقتصادات ولاكسابها الصبغة المؤسسية . وتوجد شكوك متزايدة لدى المجموعات السياسية بشأن المكاسب المحتملة التي يمكن تحقيقها من اجراء تكييف أكثر كمالا مع القوى الاقتصادية الدولية . وثمة علامات على أنه حتى في حالة الانتعاش الجزئي المتوقع حدوثه في اقتصادات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، فان مستويات مرتفعة للبطالة ستسود لفترة طويلة ، وذلك أساسا بسبب وجود اتجاه ، يبدو أنه لا رجعة فيه ، نحو استخدام تكنولوجيا الانتاج الموفرة للعمل .

(ب) يؤدي كساد الاقتصاد الدولي ، وتزايد جوانب عدم اليقين ، الى الحد من الآفاق بعيدة المدى للاستثمار . وقد نتج عن عدم اليقين بشأن نظام التمويل الدولي

وهياكل الأسعار ، والأسواق ، وأسعار الصرف ، الخ تردد في الاضطلاع بالتزامات طويلة الأجل ازاء دوافع الانتاج في البلدان النامية ، وتفضيل للحلول القصيرة الأجل .

(ج) تتجه الاستثمارات الرامية الى حماية القدرة التنافسية الى تضييق نطاق اعادة التوزيع . وتهدف غالبية الاستثمارات في الصناعة الى زيادة الانتاجية وترشيد العمليات وهياكل الشركات من أجل تحسين القدرة التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية ، في حين تقيد الاستثمارات الرامية الى توسيع الطاقة الانتاجية أو اعادة توزيع مرافق الانتاج . وهكذا فان كلا من اعادة تشكيل هيكل الصناعة المحلية عن طريق القيام بالاستثمارات في خطوط جديدة للانتاج ، واعادة توزيع الطاقات الانتاجية ، في الفروع الأقل قدرة على المنافسة ، الى البلدان النامية ، يتجهان الى أن يكونا مقيدين تقييدا شديدا .

(د) تعد المخاطر المتصورة الاقتصادية والمالية والسياسية والأطر المتغيرة للصناعة والسياسات في البلدان النامية قيدا يعوق الشركات في البلدان المتقدمة النمو عن اعادة توزيع الانتاج الى البلدان النامية ، وحتى الى البلدان التي قدمت فيما سبق اغراءات أساسية لاعادة التوطين على النطاق الدولي . كما أن مؤشرات التغيير في مجال الأعمال تجعل البيع للبلدان النامية يبدو أكثر نفعا من الاستثمار فيها .

(هـ) تؤدي التطورات التكنولوجية السريعة ، التي يصعب التنبؤ بآثارها ، الى الحد من اليقين من أن الشركات التي توجد مقارها في البلدان المتقدمة النمو ستسعى الى اقامة وحدات انتاجية في البلدان النامية ، وبخاصة في الصناعات الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة .

(و) يترتب على السياسات والتدابير التجارية والصناعية الحكومية في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، والتغيرات التي لا يمكن التكهن بها في هذه السياسات ، زيادة عدم اليقين بالنسبة للشركات ، والحد من الآفاق بالنسبة لاعادة الاستيراد الأطول أجلا للمنتجات من الطاقات الانتاجية التي يعاد توزيعها .

٦ - ومن دراسة أحوال بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والاحتمالات المتوقعة بالنسبة للتكييف الهيكلي واعادة التوزيع ، يمكن استنتاج أن السوق الكبيرة الموجودة في هذه البلدان يمكن أن توفر آفاقا للواردات من المصنوعات من البلدان النامية ، وبذلك توفر أساسا لاعادة توزيع الطاقات الصناعية بصورة مستمرة وتدريجية الى البلدان النامية . ولم تكن الواردات من المصنوعات من البلدان النامية سببا رئيسيا للاضطرابات الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو ؛ بل ان تلك الواردات على نقيض ذلك ، تتيح سلعا أقل تكلفة ، وتشجع اعادة تخصيص الموارد المحلية بحيث توجه الى استخدامات أكثر انتاجية . واضافة لذلك ، فان النقد الأجنبي المكتسب عن طريق الصادرات من المصنوعات يسمح للبلدان النامية بزيادة وارداتها من البلدان الصناعية .

وهكذا يمكن أن تؤدي اعادة التوزيع الى زيادة في العمالة وفي رفاهية المستهلكين في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية .

٧ - غير أن العوامل المانعة يمكن ، في العقود القادمة ، أن تقلل من امكانات الشركات القائمة في البلدان المتقدمة النمو في المضي قدما في اعادة التوزيع . وما دامت أوجه الجمود المتأصلة سائدة ، والبطالة عالية ، في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، فمن المحتمل أن يكون هناك استمرار للحمائية ومقاومة للتكييف الهيكلي .

٨ - وتنظر حكومات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو الى انخفاض القدرة على التكييف الهيكلي على أنه موضوع هام بالنسبة للثمانينات . وتقوم غالبية بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نفسها ، بتحليل للاحتياجات السائدة من التغيرات الهيكلية ، وتدرس اطار السياسات لزيادة ودعم القدرة على التكييف . الا أن التحاليل تبدو في الأساس ذات طبيعة لاحقة وليست سابقة . واضافة الى ذلك فهي تهتم في المقام الأول بالاقتصاد الوطني ، والى حد ما ، بعمليات التكييف داخل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . ويبدو أن المسألة الرئيسية في عملية اعادة التشكيل على الصعيد العالمي ، أي تصنيع البلدان النامية ، هي في أفضل الأحوال عنصر ذيلي في عمليات التكييف داخل البلدان المتقدمة النمو . وبناء على هذه الخلفية اقترح (انظر ID/CONF.5/3) أن يستعاض عن مفهوم التكييف الايجابي لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمفهوم للتكييف "الايجابي دوليا" يأخذ في الاعتبار أثر السياسات المتصلة بالتكييف على تصنيع العالم الثالث . وأخيرا ، فان سياسات التكييف في البلدان المتقدمة النمو لا تطبق بصورة آلية ، ولا تتصف بالاتساق في آثارها ، وهي عوضا عن ذلك تتجه الى أن تكون مصممة لأغراض مخصصة محددة . وما ينتج عن ذلك هو نمط شديد التعقيد من السياسات والتدابير . وثمة مشاكل هائلة في تقييم آثار سياسات التكييف ، وهي مشاكل غير واضحة ولا يمكن التكهن بمسارها .

٩ - وفي اطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) قام الفريق العامل المعني بالتكييف الهيكلي والسياسات التجارية بمحاولة للتعرف على التغييرات الهيكلية للشركات ، والاطلاع بتبادل للمعلومات بشأن التكييف الهيكلي . وذلك مسعى هام في اتجاه زيادة الشفافية ،ولكن جوانب قصوره واضحة . أولها ، كما قالت الغات في مذكرة عن "التغيرات في هيكل الانتاج والعمالة والتجارة منذ عام ١٩٨٣" (Spec.(82) 5/Rev.1 الفقرة ٩) ، أن التغيرات الهيكلية المرصودة لا يلزم أن توفر أساسا كافيا لاجراء تقييم لعملية التكييف في أي اقتصاد بعينه . وثانيها ، ان اعداد قائمة بتدابير التكييف الوطنية التي تقوم بها مختلف البلدان وتجمعات البلدان ، واعداد وصف موجز لها لا يوفران سوى نظرة اجمالية جد محدودة الى المبادئ والأدوات

١٣ - وتنطوي هذه التطورات على فرص وقيود بالنسبة للبلدان الأوروبية الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، من حيث تعزيزها لعملية اعادة تشكيل الهيكل الصناعي الشاملة في اتجاه تزايد الانتاج الصناعي في البلدان النامية . ويمكن أن يؤدي ترشيد الانتاج الصناعي في البلدان الأوروبية الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي الى توسع التجارة بالمصنوعات مع البلدان النامية . ونتيجة للاتجاه العام الملاحظ في هذه البلدان ، الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، نحو مزيد من الانتاج الكثيف الاستخدام لرأس المال ، فان كميات أكبر من صادرات البلدان من المصنوعات الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة يمكن أن تجد منافذ جديدة في البلدان الأوروبية الأعضاء في المجلس .

١٤ - غير أنه توجد ، في هذا السياق ، عدة تطورات قد تعوق التجارة بين مجلس التعاضد الاقتصادي والبلدان النامية ، كما تعوق اعادة التشكيل المتزامنة لهياكل الانتاج الصناعي . أولها ، ان بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي تفرض قيودا على مدفوعاتها للواردات من العملات القابلة للتحويل ، نظرا لحاجتها الى تحسين ميزان مدفوعاتها . ثانيها ، أن التدابير المتخذة لحل المشاكل الهيكلية داخل مجلس التعاضد الاقتصادي ، ولزيادة التعاون فيما بين الدول الأعضاء نفسها ، قد تعني أن البلدان النامية خارج المجلس سيسند اليها دور محدود بوصفها شركاء تجاريين . ثالثا - وهذا يرتبط بالحجة السالفة الذكر - أن الاتفاقات التجارية بين البلدان الأوروبية الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي والبلدان النامية يمكن توسيعها أساسا من خلال اتفاقات تعويضية ثنائية مرهقة بعض الشيء ، مما يمكن ان يحد من نطاق التوسع التجاري في فترة من التكييف الصعب في كافة البلدان المعنية . رابعها ، أن كثيرا من البلدان النامية ينتهج أيضا سياسات ترمي الى النهوض بالانتاج الكثيف الاستخدام لرأس المال المادي والبشري ، مما يؤدي الى قيام هيكل للانتاج شبيه بالهيكل القائم في البلدان الأوروبية الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، بدلا من أن يؤدي الى هيكل تكميلي .

١٥ - فلو كانت البلدان الأوروبية الأعضاء في مجلس التعاضد قد قامت بمحاولات منتظمة لزيادة وارداتها من البلدان النامية ، لكان بامكان نمط تحول التجارة بين هاتين المجموعتين من البلدان ان يزيد تصدير المصنوعات من البلدان النامية الى بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي في مجموعة واسعة من السلع الأساسية . وهكذا فان اعادة التوزيع كان يمكن القيام بها (أ) في تجهيز الموارد الطبيعية ، كالمعادن غير الحديدية أو المنتجات البترولية ؛ (ب) وفي المصنوعات القائمة على الموارد المحلية مثل المنتجات الخشبية والبضائع الجلدية ، والمنسوجات والأغذية المجهزة ؛ (ج) وفي مختلف المصنوعات الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة ، مثل الملابس والسجاد ولوازم السفر والأحذية واللعب ، ولوازم الألعاب الرياضية والمنتجات الالكترونية البسيطة ، والمصنوعات المعدنية .

١٦ - ولتشجيع اعادة التوزيع كهذه ، يتعين على البلدان الأوروبية الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي أن تأخذ في الحسبان ، في تخطيطها للمدى الطويل والمتوسط ،

احتمالات اتساع التعاون مع البلدان النامية ، لا باستيراد المواد الخام والوقود فحسب ، بل كذلك بالاستيراد المتزايد للسلع المصنوعة . كما أن عملية اعادة التوزيع من البلدان الأوروبية الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى الى البلدان النامية تعد ، كما يبدو ، واعدة بنوع خاص في صناعات استخراج وتجهيز المعادن والوقود . وهذا من شأنه تحرير الموارد المحلية النادرة في البلدان الأوروبية الأعضاء في المجلس (وبخاصة الأيدى العاملة والطاقة) ، ودعم مساعي البلدان النامية في مجال التنمية الصناعية القائمة على الموارد .

ثالثا - احتمالات اعادة التوزيع واعادة التشكيل في البلدان النامية

١٧ - لقد أثر الركود الاقتصادى العالمي الطويل الأمد تأثيرا خطيرا على سرعة النمو الصناعي في البلدان النامية ، وكشف عن مدى ضعف هياكلها الصناعية القائمة ومدى تعرضها للأخطار ، وأظهر الحاجة الى اعادة تقييم نمط التنمية الصناعية وعملية اعادة التوزيع . وقد ازدادت على مر السنين الحاجة الى تكييف هيكلي في البلدان النامية نتيجة للأحوال السريعة التغير بالنسبة لاعادة تشكيل الهياكل الصناعية واعادة توزيع الصناعات في العالم ، ونتيجة عدم ابلاء اهتمام كاف للتكييف في سياسات البلدان النامية ، وعدم كفاية الديناميه الداخلية في الصناعات القائمة . وتواجه غالبية هذه البلدان الآن مهمة اجراء تكييف هام لهيكلها في وقت يتميز بالنمو البطيء وبقيود شديدة على النقد الأجنبي ، وبتناقص آفاق اعادة التوزيع وتحويلات رؤوس الأموال من البلدان المتقدمة النمو ، ونواحي عدم اليقين من حيث سياسات هذه البلدان وامكانية الوصول الى أسواقها . وعلى البلدان النامية في هذه الحالة أن تقدم على عملية لاعادة صياغة استراتيجياتها للمستقبل ، ونهجها ازاء التكييف واعادة التوزيع وفق تصورها للاحتمالات والقيود المحددة الخاصة بها . وتختلف هذه الاستراتيجيات والسياسات فيما بين البلدان النامية ؛ ويرجع هذا الاختلاف ، ضمن جملة أمور ، الى التفاوت في مراحل تطورها الصناعي ، وحجم أسواقها المحلية ، ومواردها الطبيعية ، والتكامل السائد بين اقتصاداتها والأسواق الأجنبية ، وملامح منطقتها الخاصة .

١٨ - ويتبين من الدراسات التي أجريت بشأن اعادة تشكيل الهياكل الصناعية واعادة توزيع الصناعات في بلدان نامية مختارة في آسيا ، ان الكساد الاقتصادى العالمي قد أثر الى حد كبير على نموها الاقتصادى وعلى التصنيع فيها . وكان على البلدان التي تتقدم بخطى أسرع في عملية التصنيع، في جنوب شرقي آسيا شقيها ، ان تبحث عن نهج مبتكره لاستخدام المواد الخام ، وللنهوض التكنولوجي بالعمليات والمنتجات للتعويض عن تقلص الأسواق الأجنبية أمام منتجاتها الصناعية . وبالنسبة لمعظم بلدان شبه القارة الهندية ، أدى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الوسيطة وارتفاع تكاليف الاقتراض التجارى . وما رافقهما من تناقص توافر المنح والاقراض التيسيري ، الى اعادة تركيز التخطيط الوطني على تعزيز التنمية الذاتية - وذلك بغية أن يتحقق من النمو الصناعي أكبر قدر ممكن من الفوائد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة .

١٩ - وتوضح السياسات الحكومية في تايلند والفيلبين وماليزيا الأهمية التي توليها هذه الحكومات لتعديل أنماط التصنيع للحد من اعتماد قطاع الصناعة على الواردات التي تتزايد تكاليفها ،ولايلاء مزيد من الاهتمام لتنمية السوق المحلية وتوسيع التجارة مع البلدان النامية الأخرى ، وبخاصة مع البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

٢٠ - وفي تايلند ، تقوم لجنة حكومية لاعادة تشكيل الهيكل الصناعي بتقييم منتظم لمقتضيات التغييرات الرئيسية في هيكل البلد الصناعي لمواجهة التحديات الجديدة. وينظر الى الترشيد التدريجي للصناعات القائمة ، الهادف الى تحسين كفاءة الروابط المحتملة للصناعات المحلية واستخدامها بشكل أفضل الى جانب البحث عن أسواق لصادرات محددة ، على أنه اسهام كبير في النمو الصناعي القابل للاستمرار، وفي بناء هيكل أكثر تكاملا للانتاج . ويحتمل أن يتم تنقيح هيكل الحماية والحوافز،وستقدم المساعدة الى الصناعات للانتقال الى انتاج اصناف سلعية أقدر على المنافسة . ويرجح انشاء صناعات أساسية ترتكز على الموارد وتقام خارج الأماكن المكتظة بالسكان في المناطق الحضرية (أنظر UNIDO/IS.395؛ UNIDO/IS.403).

٢١ - وفي اندونيسيا ، تسبب انخفاض ايرادات قطاع النفط ، وما تكشف من احتياجات التكييف في الصناعات القائمة ، في تغيير هام في عام ١٩٨٣ في مراحل الاستثمارات الصناعية الكبيرة المخططة الكثيفة الاستخدام لرأس المال والواردات . ومن العناصر الرئيسية في السياسة الجديدة للحكومة القيام بتحديد أكثر انتظاما للصناعات التي تخدم النمو على المدى الطويل ، مقترنا بالنهوض بالطاقات الحالية وبتعزيز الروابط الصناعية الزراعية . وكانت التنمية الصناعية تقوم أساسا حتى الآن على انتاج السلع الاستهلاكية الوسيطة اللازمة للسوق المحلية . ويظهر بالتدريج ادراك متزايد لامكانيات طويلة الأجل لتنمية نواة منتقاة لصناعات السلع الانتاجية . ويتم في هذا السياق على وجه التحديد اجراء دراسة على القطاع الصناعي الاندونيسي تشتمل على مقترحات لوضع برنامج متكامل لتنمية المصنوعات من أجهزة ومعدات مختارة لمختلف صناعات تجهيز المنتجات الزراعية .

٢٢ - وللتغلب على الحواجز الحمائية المتزايدة في البلدان الصناعية وموازنة التكاليف المتزايدة للمدخلات المستوردة ، تولي البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مزيدا من الاهتمام لطرق ووسائل التعاون الفعال فيما بينها في الميدان الصناعي والمساومة المشتركة . ويجري حاليا لهذا الغرض ، الشروع في برنامج مبتكر ومرن للمشاريع الصناعية التي تشترك في تنفيذها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ويقترح فيها المنظمون في القطاع الخاص مشاريع مشتركة من خلال اطار غرف التجارة والصناعة في بلدان هذه الرابطة ، " النوادى الاقليمية للصناعة "، لمختلف فروع الصناعة . وتقوم أمانة اليونيدو بتنفيذ برنامج لدراسة التعاون الصناعي دون الاقليمي في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (والمطف الآندى)، بغية استعراض هذه المساعي ودعمها .

٢٣ - وقد تصلح التطورات التي طرأت على بعض القطاعات الصناعية الفرعية كأمثلة لتوضيح عملية اعادة تشكيل الهياكل الصناعية في آسيا . فاعادة توزيع صناعة

المنسوجات والملابس ، مثلا ، من البلدان المتقدمة النمو يعيقها ، على ما يبدو ، المجال المحدود المتاح لتأمين منافذ مضمونه في أسواق البلدان الصناعية ، ومن المحتمل أن يزداد التشغيل الآلي وكثافة استخدام رأس المال في اقطاب النمو الموجودة في آسيا ، في الوقت الذي يتم فيه تحول في خطوط المنتجات واعادة توزيع الصناعات الى بلدان آسيوية أخرى ذات أسواق داخلية كبيرة . كما أن الصناعة الثانوية لتجهيز الأخشاب (صناعة الأثاث مثلا) يمكنها اتاحة فرص لاعادة التوزيع من اليابان الى بعض البلدان النامية المصدرة للأخشاب في المنطقة ، مثل اندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة وبورما والفلبين وماليزيا . وتحقيق هذه الفرص يحتاج الى أن يدعم بالمشاورات والمفاوضات والتعاون بين الحكومات المعنية (أنظر UNIDO/IS.395 و UNIDO/IS.403) . وفي جمهورية كوريا وسنغافورة وماليزيا سيتم مزيد من التطوير لصناعة الالكترونيات كما سيتم النهوض بالانتاج في اتجاه قيام شركات البلدان المتقدمة النمو بتجميع أشباه الموصلات وصناعة الرقائق لسد احتياجات أسواق منطقة التنمية والتعاون في الميدان الصناعي. ويحتمل أن تسعى بلدان نامية أخرى في آسيا (مثل بنغلاديش وسري لانكا والفلبين) الى اعادة توزيع في ميدان الالكترونيات الاستهلاكية من البلدان المتقدمة النمو ومن المنتجين المستقرين داخل المنطقة . وترمي السياسة التشجيعية الجديدة التي تنتهجها الهند في هذا القطاع الفرعي الى بناء طاقات أكبر في مجال الالكترونيات الاستهلاكية عن طريق تعديل سياسات الترخيص والضرائب والاستثمار العام ، والى اتخاذ تدابير لتشجيع الابتكار . ومن المقرر أن يشمل انتاج القطاع العام ، الذي يدعم الصناعة الخاصة ، مجالات استراتيجية كالسيليكون والصمامات العاملة على الموجات الدقيقة ، والدوائر المتكاملة الكبيرة .

٢٤ - ومن المتوقع أن تزداد في المستقبل أهمية صناعات السلع الانتاجية في البلدان النامية الأكبر حجما ، وفي البلدان الأكثر تقدما بين البلدان النامية الصغيرة الحجم. وستبذل محاولات لاجراء اعادة توزيع انتقائية لصناعات السلع الانتاجية من البلدان المتقدمة النمو . فحكومة أندونيسيا ، مثلا ، كما ذكر أعلاه ، تدرس الآن بانتظام الفرص المتاحة لانشاء صناعات لتوريد المعدات لصناعات التجهيز ذات الأساس الزراعي.

٢٥ - وكشفت دراسة أجريت على التنمية الصناعية في نيبال عن قيود متزايدة على التصنيع من النوع الذي تواجهه عادة أقل البلدان نموا ، وتبدو عمليات التكيف الهيكلي أقل بروزا في هذه البلدان ، وتقتضي اعادة التوزيع من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى نهجا انتقائيا للغاية بسبب قيود الموارد الداخلية . وتؤكد التقييدات التي تفرضها السوق المحلية ، والبعد عن الأسواق الخارجية ، أهمية وضع استراتيجية للتنمية الصناعية المحلية تقوم على الاستفادة من الموارد المحلية المتاحة ، وان تكن محدودة ، وعلى تلبية الطلب المحلي المتزايدة بالمنتجات المصنوعة محليا ، والقيام قدر الامكان بتتبع الفرص المختارة بعناية في أسواق التصدير.

٢٦ - وبوجه عام يمكن تلخيص أنماط تصنيع البلدان النامية في آسيا على النحو التالي: تعمد البلدان الأكبر حجما الى تأجيل الاستثمارات الكبيرة في قدرات الانتاج الصناعي الجديدة ، وتركز بدلا من ذلك على الاستثمارات اللازمة لاجراء عمليات التكييف

في الهيكل القائم لزيادة الكفاءة ، وتحقيق المزيد من التكامل الداخلي ، وتلبية الطلب المحلي ، وتحسين الاحتياطيات من النقد الأجنبي . أما البلدان والأقاليم الصغيرة ذات الهيكل الصناعي المتقدم نسبيا فتعمد الى تشجيع استعمال تكنولوجيا أكثر تقدما في العمليات والمنتجات ، واعادة توزيع بعض خطوط الانتاج التقليدية الى بلدان نامية أخرى في آسيا . وباتت أقل البلدان نموا ، ذات السوق المحلية الصغيرة ، تعتمد بدرجة متزايدة على المعونة التساهلية والترتيبات التجارية التساهلية ، وتواجه قيودا متزايدة تحد من قدرتها على انشاء قاعدة صناعية في بيئة تشتد فيها ضراوة المنافسة .

٢٧ - وتبيّن الدراسات التي أجريت عن آفاق التنمية الصناعية في بلدان غربي آسيا تقدما في اعادة تشكيل هياكل هذه الاقتصادات - والى درجة كبيرة على أساس الموارد النفطية . غير أنه ظهرت هناك مؤخرا علامات على تزايد الحمائية في بلدان منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي في مواجهة المنتجات البتروكيميائية للدول المنتجة للنفط . كما أن التطورات في الأسواق النفطية قد أضعفت أيضا ، الى حد ما، المركز التفاوضي للمنتجين الرامي الى ربط امدادات النفط بتصدير مشتقاته . وعلاوة على ذلك ، فان السرعة التي تتم بها الابتكارات التكنولوجية في ميدان الصناعة ، وازدياد التخصّص فيها ، يؤثران أيضا على القدرة التنافسية الدولية للصناعات البتروكيميائية في العالم الثالث . وقد أجريت عمليات تنقيح شاملة للخطط التي كانت طموحة ذات يوم ، وتكييف للقدرات في بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط ، التي تسعى الى اقامة الجيل الثاني من المصانع البتروكيميائية . فقد مضت المملكة العربية السعودية قدما بصناعتها البتروكيميائية التصديرية الأساسية ، وتتوقع أن تحقق رقما قياسيا لمبيعات التصدير يبلغ ٣٫٥ بليون دولار (بالأسعار الجارية) لصادراتها من البتروكيميائيات بحلول عام ١٩٨٧ . ومن المنتظر ظهور مزيد من التنويع في المراحل الخلفية من الصناعة البتروكيميائية ، مع تنفيذ عدد من المشاريع البتروكيميائية الكبيرة ؛ وبالاضافة الى ذلك ، تجرى حاليا تنمية صناعات ثقيلة أخرى ، مثل الصلب والأسمدة . وثمة مثال صارخ لاعادة التوزيع هو وجود أكبر مشروع ياباني للبتروكيميائيات (لانتاج الاثيلين) فيما وراء البحار في المملكة العربية السعودية . ومع تحول منتجي النفط في العالم الثالث نحو صناعة المواد الأساسية ، كان المنتجون التقليديون يتحركون باتجاه المرحلة الخلفية الى المنتجات المتخصصة ، محققين بذلك خطوة رئيسية في اعادة تشكيل هيكل هذه الصناعة . ولذلك فان ثمة مسألة أساسية بالنسبة للثمانينات هي سرعة ونمط عملية التكييف الهيكلي في ميدان الصناعات البتروكيميائية في أسواق البلدان المتقدمة النمو الرئيسية وفي محاولة لتنسيق سياسات التنمية الصناعية واعادة التوزيع ، تقوم دول الخليج ، من خلال مجلس التعاون الخليجي ، بدراسة نطاق العمليات والاستراتيجيات المشتركة على أساس الموارد المشتركة (UNIDO/IS.423).

٢٨ - وتبيّن من الدراسات التي أجريت على البلدان النامية في افريقيا أن الصناعات القائمة فيها - وهي بالدرجة الأولى صناعات للسلع الاستهلاكية الخفيفة - مقيدة عموما باعتمادها الشديد على المدخلات المستوردة التي تتزايد تكاليفها في فترة نقص خطير في النقد الأجنبي ، وادارة عديمة الكفاءة ، ونقص في القوى العاملة المؤهلة ، وامدادات غير منتظمة من المواد الخام وقطع الغيار، وعدم انتظام في امدادات الماء والكهرباء ، وشبكات توزيع عديمة الفعالية ، وأسواق محلية محدودة بسبب التفاوت الشاسع في الدخول . ونتيجة لذلك فان وحدات كثيرة تعمل الآن دون طاقتها الفعلية بكثير ، كما تحقق خسائر . كما انخفضت القيمة المضافة الاجمالية في الصناعة .

٢٩ - وفي ضوء هذه القيود ، تقوم البلدان الافريقية الآن باعادة توجيه سياساتها الصناعية في اتجاه التكييف الهيكلي للوحدات القائمة ، رغم أن قيود الموارد يحتمل أن تحد كثيرا من نطاق الترشيد الفعلي للانتاج . وثمة مثال لهذا النهج هو برنامج الاستثمار السوداني في خطة السنوات للتنمية (١٩٧٦/١٩٧٧-١٩٨٢/١٩٨٣) الذي ركز على انعاش وتحديث الصناعات القائمة المعنية بانتاج بدائل الواردات ، مع التشديد بصورة خاصة على صناعة السكر . وتعلق أيضا بلدان أخرى ، مثل جمهورية الكاميرون وساحل العاج وفولتا العليا ومالي ومدغشقر ومصر أهمية متزايدة على تحسين صناعاتها القائمة ، وبخاصة الصناعات المرتبطة بالمنتجات القائمة على الزراعة ، والمنسوجات، ومواد البناء والمنتجات الكيميائية .

٣٠ - وتقوم حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة كذلك بتنفيذ برنامج للتكييف الهيكلي يشمل استعراض واعادة صياغة السياسات الخاصة بالميزانية والائتمان والأسعار والعجز شبه الحكومي ، الخ . ويحتوي البرنامج على تحول من الاستثمار في طاقة جديدة الى صيانة الطاقات القائمة والاستخدام الكامل لها . ويهدف التكييف الهيكلي الى بلوغ الأنشطة الاقتصادية المقبلة من خلال نظم معدلة للحوافز ، وترشيد وتحسين التخطيط ، وكذلك نظم المراقبة .

٣١ - وفي العديد من البلدان ، سوف يتعين استكمال هذه الجهود باجراء تغيير في أنماط الاستثمار العام . وعلى سبيل المثال ، تكشف دراسة أجرتها اليونيدو في الصومال (UNIDO/IS.426) أن صناعات القطاع العام التي سبق تشجيعها قد وجهت نحو الفروع الأكثف استخداما لرأس المال . أما في الفروع التي تشتمل على اشتراك أكبر من جانب القطاع الخاص ، فقد كانت كثافة رأس المال - والأجور - دون المتوسط . واذا أريد التعجيل بالتنمية الصناعية والاجتماعية - الاقتصادية في الثمانينات ، فسيكون من الضروري تعزيز العمالة واستخدام الموارد الطبيعية . ولتحقيق هذه الغاية ، سوف يلزم أن تكون استثمارات القطاع العام واعادة التوزيع موجهة نحو الفروع التي لديها فرص عمل أكبر ، وأن يولى قدر أكبر من الاهتمام للقطاع الخاص غير الرسمي والصغير . كما ينبغي أيضا أن تكون الحصائل أو الوفورات من النقد الأجنبي ، وكذلك التعجيل بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية الشاملة القائمة على الاعتماد على الذات ، مبنية أيضا على أساس استخدام أكمل للموارد المحلية المتجددة وغير المتجددة . والحقيقة أن برنامج الخمس سنوات للتنمية في الصومال يعكس جزئيا ، هذه الأولوية ، وذلك بتخصيص حوالي ٥٠ في المائة من الموارد الاستثمارية للقطاع العام لمجمع صناعي - زراعي قائم على الموارد (السكر) .

٣٢ - وفي زمبابوي ، تجري محاولات تستهدف رفع مستوى الهيكل الصناعي المستقر الراهن، والذي تم بناؤه في ظل ظروف مختلفة جدا . أما في ملاوى التي اتبعت سياسة للتنمية الصناعية موجهة نحو التصدير وقائمة على الموارد ، وحققت معدلات هامة من النمو الصناعي ، فهناك دليل واضح على ركود النمو في السنوات الأخيرة (أنظر UNIDO/IS.389). وبالنظر الى حالات النقص في بعض الموارد الرئيسية ، والقوة الشرائية الاجمالية المحدودة ، والعقبة المتمثلة في موقع البلد غير الساحلي ، فقد يبدو من الضروري تعديل الاستراتيجية السابقة بحيث يجري تشجيع انشاء مجموعة واسعة من صناعات من الدرجة الثانية . وسوف يتطلب هذا مزيدا من النهوض بمهارات الأيدي العاملة الى جانب القيام بنخبة أكثر فعالية وانتظاما من المشاريع والفرص الاستثمارية من أجل اعادة التوزيع .

٣٣ - وتتطلع الأكثرية الكبيرة من البلدان الافريقية قيد الاستعراض في برنامج اليونيدو للدراسة والبحث ، الى وسائل ملائمة لاعادة توجيه واعادة اقرار سرعة التنمية الصناعية لديها ، ولاجتذاب وتوجيه قدر ملائم من اعادة التوزيع . وقد أجريت أو استهلت دراسات خاصة لدعم هذه المساعي . كما أن نتائج سلسلة من الدراسات التي أجريت عن امكانات تجهيز الموارد الطبيعية اللازمة للصناعة تدعم استراتيجية التصنيع القائم على الموارد . ويدلل التحليل على مستوى الوحدات الصناعية على ضرورة اجراء تشخيص منتظم لما يتطلبه الموقف من تكييف ، واعداد برامج للتكييف الهيكلي . وتعكس الدراسات الخاصة بالسياسات المالية والسعرية الحاجة الى سياسات صناعية محددة على نحو أكثر وضوحا توفر توجيها أفضل ودعما لاعادة تشكيل هيكل الصناعة . وقد أرجئت اعادة توزيع العديد من القدرات الصناعية الجديدة الأكبر حجما الى

افريقيا أو آلغيت ، وفي الوقت نفسه يجري على نحو متزايد التماس الموارد الأجنبية من أجل النهوض التكنولوجي والاداري بالوحدات الصناعية القائمة .

٣٤ - وتحاول الحكومات الافريقية أيضا تحزيز التعاون دون الاقليمي بهدف أن تيسر، جزئيا على الأقل ، قيودا مثل انخفاض دخل الفرد ، والأسواق المحلية الضيقة ، والموارد المحلية المحدودة للاستثمار الانتاجي ، والازدواج بين الاستثمار والهياكل الانتاجية غير المتنوعة . ومن بين التجمعات الافريقية دون الاقليمية هناك الاتحاد الجمركي الاقتصادي لافريقيا الوسطى ، ومنطقة التجارة التفضيلية لدول شرقي وجنوبي افريقيا، والاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي. وعلى الرغم من النجاح المحدود في التعاون والتكامل في الميدان الصناعي في الماضي ، فان هناك اتجاها حديثا يرمي الى تنشيط التعاون دون الاقليمي وتعزيزه باعتباره وسيلة لحشد الموارد وتنسيق سياسات اعادة التوزيع . وهناك دراسة قيد الاعداد لمؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ، يجري فيها فحص نطاق وآليات تعزيز التعاون في الميدان الصناعي . ويبدو أنه بينما يمكن لتعاون من هذا القبيل أن يحقق منفعة متبادلة هامة ، فسوف تلزم فترة أطول للتغلب على العقبات المتأصلة الكبيرة .

٣٥ - وفي أمريكا اللاتينية ، تم في العقود الماضية ، بناء قدرات ذات شأن للانتاج الصناعي عن طريق اعادة التوزيع الموجهة بدرجة كبيرة لخدمة الأسواق المحلية . ومع تقدم التصنيع ، كانت تواجه عقبات داخلية متزايدة . وقد اكتشفت بلدان عديدة وجود خسارة صافية في مدخرات النقد الأجنبي في قطاع الصناعة ، مرجعها أن الاحتياجات من النقد الأجنبي اللازمة لاستيراد المواد الخام والسلع الوسيطة تتجاوز وفورات النقد الأجنبي التي تتحقق عن طريق انتاج بدائل الواردات من السلع التامة الصنع . كما لوحظ في العديد من البلدان اتجاه نحو " لا تصنيع " ، مع تقلص معدلات النمو الصناعي ، وتناقص أو ركود حصص الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي ، وازدياد حالات العجز في التجارة الخارجية ، وانخفاض الانتاجية . وقد عزز هذا الاتجاه الكساد الاقتصادي العالمي النطاق ، كما عززه في بعض البلدان تحول مفاجئ في السياسات نحو وضع عميق الأثر من " اللاتنظيم " في هذه الفترة المتسمة بمنافسة دولية متزايدة العنف ، ولذا ، أصبحت الشكوك تثار الآن حول النماذج والطرق السابقة لاعادة التوزيع غير الانتقائية الى حد كبير والقائمة على القروض الأجنبية الكبيرة ، وهي النماذج والطرق التي اتبعت الى حد كبير بمبادرة من الشركات الأجنبية . وعلى جانب العرض ، لم تكن أسعار الفائدة المرتفعة دوليا تسمح بتمويل الواردات الأساسية اللازمة لعملية تشكيل الهياكل الصناعية الداخلية . وأما على جانب الطلب ، فقد أدى الكساد العالمي النطاق وما رافقه من الاتجاهات الحمائية الجديدة في البلدان المتقدمة النمو، الى تقليص الأسواق أمام صادرات اقتصادات أمريكا اللاتينية من المصنوعات غير التقليدية. ولذا لم يكن ممكنا الاستمرار في اتباع السياسات التي اعتمدت من قبل بشأن التوسع في انتاج بدائل الواردات ، كما لم يكن ممكنا اعادة توجيه نمط النمو الاقتصادي بسرعة .

وبالتالي ، فقد ازداد العجز الخارجي ، كما ازدادت الحاجة الى الاقتراض من الخارج ، في وقت قلت فيه قدرات خدمة الدين لدى بلدان أمريكا اللاتينية ، كما قل نتيجة لذلك توافر الائتمانات الخارجية .

٣٦ - وفي الظروف الحالية من التباطؤ الاقتصادي على نطاق العالم - مع وجود بوادر انتعاش محدودة فقط في بعض بلدان منطقة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي - تواجه بلدان عديدة في أمريكا اللاتينية المهمة الضخمة المتعلقة " باعادة التصنيع " في الثمانينات .وتتمثل في بعض بلدان أمريكا اللاتينية ، التي هي قيد الاستعراض حاليا ، لاسيما الأرجنتين وبيرو وكوستاريكا والمكسيك ، برامج لاعادة تشكيل هيكل عمليات الانتاج الصناعي والمنتجات والأنماط التنظيمية . وتستهدف اعادة تشكيل الهيكل الصناعي أن يقام بصورة منتظمة أساس جديد وسليم للتصنيع المستمر ،وأن تشمل، بدرجة مختلفة في كل بلد ، التدابير التالية :

تحديد امكانات الطلب المحلي واستخدامها بفعالية ، مما يحفز الانتاج من أجل الأسواق الوطنية ، بما في ذلك انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والمنتجات الوسيطة ؛

الترشيد المنتظم للانتاج في قطاعات فرعية صناعية رئيسية (المنسوجات والسيارات ، وسلع انتاجية مختارة ، الخ) بغية تعزيز الكفاءة والقدرة التنافسية ؛

تحسين التكامل الوطني للانتاج الصناعي بحيث تستخدم فيه الروابط المحلية المحتملة ؛

زيادة التجارة فيما بين بلدان المنطقة والتجارة مع المناطق النامية الأخرى .

٣٧ - ولتحقيق هذه الغاية ، تعمل هذه البلدان الأمريكية اللاتينية على وضع سياسات صناعية عامة ومحددة على حد سواء ، يبدو أنها تستلزم : انتاج بدائل لواردات مختارة ، وأنظمة " ذات عناصر محلية " ، وبرامج لاعادة تشكيل هياكل القطاعات الفرعية ، واتفاقات للتعويض واعادة التوزيع وتشجيع التجارة فيما بين بلدان المنطقة ، وبرامج مختارة للابتكار للنهوض بتكنولوجيات القطاعات الفرعية ، ونهجا جديدة لتعزيز السلع الانتاجية . وفي مجال التدابير الرامية الى اجتذاب اعادة التوزيع ، ينتقل التركيز الى الاعتبارات الوطنية أكثر منه الى الاعتبارات الأجنبية . ويعكس مقرر المجلس ٨٦ للنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، الذي اتخذ في آذار/مارس ١٩٨١ ، هذه المبادئ، اذ أنه يرى أن اعادة التوزيع في المجال الصناعي ينبغي أن يكون لها هدف رئيسي ، هو تعديل التشويهات الهيكلية لاقتصادات البلدان النامية عن طريق استثمارات جديدة تتوافق مع الاستراتيجيات الانمائية الوطنية ، وكذلك مع سياسة اقليمية للتكامل ، وينبغي ألا تكون محكومة بعمليات التكييف في البلدان المتقدمة النمو ، ومن جانب آخر، يوجد وعي متزايد بالترابط دون القطاعي والدولي ، وبضرورة اجراء تحليل ودراسة

أكثر دقة لكل من الاتجاهات العالمية في مجال التكنولوجيات والانتاج وسياسات التكييف في البلدان الصناعية . وهذا سوف يتطلب قيام السلطات الحكومية بدور متزايد الفعالية في تحليل التطورات الدولية وفي المفاوضات الدولية .

رابعا - الاستنتاجات

٣٨ - تبين نظرة اجمالية عامة وشاملة الى الاتجاهات الموجودة في مجال اعادة تشكيل الهياكل واعادة التوزيع في الميدان الصناعي ، أن الحاجة الى التكييف الهيكلي في الصناعة على المستويات الوطنية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قد تراكمت بمرور السنين ، وان واضعي السياسة العامة يزدادون ادراكا لهذه الحاجة . غير أن هناك عقبات تعوق سرعة سير التكييف الهيكلي ونطاقه ، وهي ، في جملة أمور، النمو الاقتصادي البطيء السائد على نطاق العالم ، وأوجه الجمود الهيكلي والاعتبارات الاجتماعية في البلدان المتقدمة النمو ، وعدم الكفاءة في توزيع الموارد ، وغيرها من العقبات في البلدان النامية .

٣٩ - كما أن عدم اليقين السائد ، وطبيعة السياسات التجارية والصناعية التي تتبعها الحكومات الوطنية في البلدان المتقدمة النمو ، والفجوات الواسعة بين الهياكل الصناعية القائمة منها والمثلى وبين الموارد المتاحة والموارد اللازمة ، وهي الفجوات التي أصبحت جلية في الوقت الحاضر في البلدان النامية ، تتجه الى أن تعوق بشدة التنمية في العالم الثالث . وتتفاقم ضغوط التكييف ، التي تراكمت بنتيجة التطورات الماضية ، من جراء الكساد الحالي على نطاق العالم والاطار الدولي المتغير للسياسة العامة . وكذلك يؤدي انخفاض حصائل الصادرات الى تجميد الواردات من التكنولوجيات والمعدات الجديدة - اللازمة لرفع مستوى عمليات الانتاج . ويبدو أن الجولات الجديدة من الحمائية في البلدان المتقدمة النمو تفرض قيودا على التنمية الصناعية الكثيفة الاستخدام لليد العاملة والموجهة نحو التصدير ، وعلى المساعي الرامية الى رفع مستوى هياكل الانتاج الصناعي في بعض البلدان النامية باتجاه خطوط انتاج أكثر تطورا وأقل كثافة في استخدام اليد العاملة ، في آن واحد .

٤٠ - وتهيمن على القطاع الصناعي في الوقت الراهن عمليات التكييف ، أكثر مما يهيمن عليه توسيع القدرات الصناعية . وهذه العمليات مقيدة في نطاقها وسرعتها ، وموجهة نحو الحلول الوطنية . وفي ظل مثل هذه الظروف ، فان آفاق اعادة تشكيل الهياكل الصناعية واعادة توزيع الصناعات في العالم من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ، ستنخفض انخفاضا عنيفا بالمقارنة بكل من العقود السابقة والتوقعات والدعوات التي يوجهها المجتمع الدولي في محافل مختلفة .

٤١ - وفي مواجهة هذا المخطط ، يكون من الجوهري :

دعم الجهود الوطنية في البلدان النامية لتقييم الحاجة الى اعادة تشكيل هيكل الصناعة وتنفيذ ذلك ؛

رصد سياسات واتجاهات التكييف في البلدان المتقدمة النمو ؛

صياغة نهج مشتركة دولية واقليمية لاعادة التشكيل واعادة التوزيع ، بحيث يكفل ، على الأقل ، الحد الأدنى من التلاؤم بين السياسات على الصعيد الوطني ؛

تحديد أساليب جديدة للتعاون الدولي في مجال اعادة التشكيل واعادة التوزيع ، تعكس ضرورة رفع مستوى التكنولوجيا وتجديد الصناعة في البلدان المتقدمة النمو ، والحاجة الى امكانية مقابلة لوصول المصنوعات الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، وذلك لسداد ثمن التكنولوجيات المستوردة ؛

وضع مجموعة من المخططات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتوليد المنافع المتبادلة والدعم في هذه الفترة الجديدة من " التنمية الصناعية عن طريق التكييف " .

٤٢ - ويمكن لبرنامج اليونيدو للدراسة والبحث بشأن اعادة التشكيل واعادة التوزيع في الميدان الصناعي ، بالاشتراك مع نظام المشاورات ، أن يسهم بصورة مفيدة في تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه .

خامسا - الاجراءات المطلوب اتخاذها من مجلس التنمية الصناعية

٤٣ - يدعى مجلس التنمية الصناعية الى النظر في النتائج والمقترحات الواردة في هذا التقرير . وقد يرغب المجلس ، على نحو خاص ، في تقديم المشورة والتوجيه الى الأمانة فيما يتعلق بالنطاق والنهج والترتيبات التي اعتمدتها اليونيدو في برنامجها المعني باعادة تشكيل الهيكل الصناعي واعادة توزيعه .

- - - - -